واقع تنفيذ التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الزراعية

The reality of implementing agricultural insurance in Algeria and its role in agricultural development

رضا بديار ***صورية شنبي***

Beddiar Ridha ***Soureya CHENBI***

طالب دكتوراه ***أستاذة التعليم العالي***

جامعة المسيلة ***جامعة مسيلة***

beddiar.ridha@univ-msila.dz ***soureya.chenbi@univ-msila.dz***

تاريخ الاستلام: 2022/09/12 تاريخ القبول: 2023/01/05 **تاريخ النشر**: 07/ 2023/01

ملخص:

تكتسب التنمية الزراعية أهميتها من أهمية وحيوية القطاع الذي تعمل فيه، ذلك القطاع الذي يعد حقل الإنتاج الأول والمصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي وتحرير القوى العاملة الضرورية لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنتعرف على مفهوم وأهمية التنمية الزراعية، ودور التأمين الفلاحي فيها، محاولين التطرق إلى سياسات دعم التأمين الزراعي في الجزائر وواقع تنفيذه.

كلمات مفتاحية: التأمين؛ التنمية الزراعية؛ الجزائر؛ الفلاحة

تصنيف JEL : O13, Q16, P28

Abstract:

Agricultural development is important because of the importance and vitality of the sector in which it operates, which is the primary production field and the main source of capital accumulation and the liberalization of the manpower necessary for the development of other economic sectors.

Through this paper, we will learn about the concept and importance of agricultural development and the role of agricultural insurance in it. Trying to address the policies of supporting agricultural insurance in Algeria and the reality of its implementation.

Keywords: Insurance; agricultural development; Algeria; agriculture.

Jel Classification Codes: O13, Q16, P28

المؤلف المرسل:رضا بديار: beddiar.ridha@univ-msila.dz

1. مقدمة:

اصبح التأمين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار، فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهمال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وأصبح يمثل دورا هاما في كل المجالات خاصة الي تكون عرضة للعديد من الأخطار، فهو وسيلة لتعويضها، كالمجال الفلاحي.

فالنشاط الفلاحي يمثل دورا هاما في الحياة الاقتصادية غير أنه يواجه عدة عراقيل على رأسها تعدد الأخطار المتعلقة بمختلف الوسائل البشرية و المادية المساهمة في هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي أدي إلى البحث في إيجاد سبيل للحد من الخسائر التي يتعرض لها الفلاح بصفة عامة كالحرائق، الفيضانات، ظاهرة الجراد مؤخرا...، و المخاطر التي تتعلق بالتمويل الفلاحي بصفة خاصة، وعليه كان قطاع التأمين الفلاحي الملاذ الوحيد في وضع حلول لتعويض معظم الخسائر التي تمس الفلاح و المستثمرات الفلاحية.

فالتأمين الفلاحي يتميز بدور فعال في مجهودات التنمية الفلاحية، وذلك لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من تخفيف من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها الفلاح، وهو أداة مالية تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الفلاحية.

من هنا تبرز إشكالية الدراسة التي تتمحور حول ما وصلت إليه الجهود في هذا الميدان أي: **ما هو واقع تنفيذ التأمين الفلاحي في الجزائر ودوره في التنمية الزراعية؟**

1-1 أهمية وأهداف الدراسة:

يرتبط موضوع هذه الدراسة بالتطورات الحاصلة في القطاع الزراعي، فهي تتناول تطبيق التامين الفلاحي على التنمية الزراعية التي تمتلك مقومات هامة، وتنميتها بطريقة مستدامة، تماشيا مع التغيرات الحاصلة عالميا، ومعرفة ما وصلت إليه الجهود الرامية لتنمية هذا القطاع الحساس وازدهاره.

ونهدف من خلال دراستنا هذه إلى التعرف على واقع تنفيذ التامين الفلاحي في الجزائر و اثره على التنمية الزراعية، والذي يرتكز على رفع مساهمة النشاط الفلاحي في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

1-2 هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى:

أولا: التأمين الفلاحي أنواعه وأهميته ومعوقاته.

ثانيا: مفهوم وأهمية التنمية الزراعية.

ثالثا: سياسات دعم التامين الزراعي في الجزائر.

رابعا: واقع التأمينات الفلاحية وانعكاسها على التنمية الزراعية في الجزائر.

2. أولا: التأمين الفلاحي أنواعه وأهميته ومعوقاته.

من خلال هذا العنصر سنتطرق إلي كل من التأمين الفلاحي بإضافة إلي انواعه وأهميته كما يلي:

1.2 مفهوم التأمين الفلاحي:

اصبح للتأمين الفلاحي دورا فعالا في مجهودات التنمية الفلاحية وذلك لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من تخفيف من الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها الفلاح، ويعرف على أنه "الأداة المالية التي تحمي المنتجين من المخاطر الاحتمالية في الإنتاج الفلاحي والتي لا يمكنهم السيطرة عليها"، كما يعرف أيضا على أنه "وسيلة تهدف إلي تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات، الاستزراع المائي، والبيوت البلاستيكية الفلاحية . (الجديدي، 2003، صفحة 15)

و يؤسس التأمين الفلاحي على مبدأ أساسي وهو بأن المنتج يقوم بـ تحويط المخاطر إلي شركات التأمين مقابل دفع ما يعرف بقسط الخطر نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويضه حسب بنود عقد الاتفاق (الوثيقة) عند حدوث ضرر ناتج عن مخاطر المتفق عليها. واستنادا إلي التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه أحد أنواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحين من الأخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع أقساط حجم الخطر المحتمل نظير أن تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر اذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبروم بين شركة التأمين و المؤمن.

2.2 أنواع التأمين الفلاحي

تتعدد أنواع التأمين الفلاحي وتشمل ما يلي:

1.2.2 تأمين الناتج: ويتوفر في العادة للمحاصيل النباتية و المنتجات الحيوانية، ويواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطء شديد مثل تربية الماشية اللحم، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيه أكثر صعوبة وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع. (أسامة، 2014، صفحة 3)

2.2.2 تأمين الأسعار: وهو تأمين ضمان الحد الأدنى من الدخل للمزارعين، وهذا معمول به في البلدان المتقدمة و للمحاصيل التي تتوفر لها بورصة في بلد معين كالقهوة و القطن، بحيث تكون الأسعار معروفة بدقة وبصورة يومية.كما تقوم بعض الحكومات أحيانا بضمان الحد الأدنى من الأسعار و شراء الإنتاج من المزارعين وفقا لسعر محدد إذا انخفضت الأسعار عن ذلك السعر المحدد، وهذا معمول به في محاصيل الحبوب في البلدان التي لديها نقص كبير في احتياجاتها من الحبوب.

3.2.2 تأمين الدخل: يمكن أن يكون هذا النوع من أكثر جاذبية للمزارعين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تأثر على الدخل المزارع بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلي حد كبير على كيفية إدارة المزارع لأعماله، بالإضافة إلي أن المزارع يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله (تأمينات العاملين، استثمارات و تجديدات) هذا يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزيع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة الأقساط مناسبة. (طاهري، 2011، صفحة 376)

4.2.2 تأمين العائد: هو خليط من تأمين الناتج و التأمين الأسعار، وهذا النوع يتميز بكونه أرخص من النوعين السابقين كل على حده، حيث عادة ما تنخفض مخاطر العائد المتدني فقد يعوض الناتج المنخفض بالأسعار المرتفعة و العكس صحيح. (Maria bielza, 2008, p. 23)

3.2 أهمية التأمين الفلاحي:

تتمثل أهمية التأمين في إدارة المخاطر التي تعرض لها الفلاحين من خلال ما يلي:

- يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين؛
- يمكن التأمين بغرض درء المخاطر و التقليل الخسائر من نقل و توطين التقنية ويوفر الخبرة الفنية المدربة؛
- يعمل التأمين الفلاحي على إيجاد حد الأدنى من الدخل للفلاح و استقراره؛
- يساعد على التوسع الفلاحي و الاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلي رفع الدخل القومي؛
- يؤدي إلي الأمن الغذائي و الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي؛
- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته؛
- يساعد على توزيع المخاطر عبر السنين مما يخلق نوعا من الاستقرار في الأقطار التي تعتمد على الفلاحة؛
- يساعد التأمين الفلاحي في تقليل الاعتمادات الحكومية المرصودة لدرء الكوارث؛
- يهيئ فرصة حقيقية للشراكة بين الفلاحين و القطاع الخاص من جهة و الحكومة من جهة أخرى؛
- يحفظ كرامة الفلاح عند حدوث الكوارث ولا يقع تحت رحمة الهبات و الإعانات و المنح؛
- يعمل على تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات فلاحية على مستوي المزارع و سجلات فلاحية على مستوي الدولة و الشركات

التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة و مفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين و المحاصيل المؤمنة و تحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين. (عريقات، 2004، صفحة 12)

4.2 معوقات التأمين الفلاحي:

هناك معوقات أساسية تواجه التأمين الفلاحي و تتمثل فيما يلي (العابدين، 2004، صفحة 30):

- عدم توفر المعلومات الدقيقة عن الإنتاج و الاحصاءات و البيانات المتعلقة بالفلاحة، الوسائل المتبعة في الإنتاج الفلاحي، المساحات المزروعة و الخسائر التي يتعرض لها على فترات زمنية سابقة التأسيس؛

- فهم الفلاحين للتأمين الفلاحي على أنه كغيره من أشكال التأمين الموجه إلي المستقبل وهو في معظم الحالات لا يعطي أي ميزة ملموسة (عدا الشعور بالأمن الناشئ عن تغطية التأمينية) ما لم تحدث في وقت ما في المستقبل خسارة المؤمن عنها أو إلي أن تحدث هذه الخسارة، هذا أمر لا يفهمه ولا يقدره إلا الفلاحين الذين لديهم القدرة على التفكير بأسلوب التخطيط الاقتصادي؛

- المستوي المرتفع لأقساط التأمين وعدم توفر المنتجات التأمينية الملائمة لمختلف الأنشطة الفلاحية وعدم مراعاة طبيعة و حجم الإنتاج الفلاحي و عدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المناطق الفلاحية؛

- ظاهرة الانتقاء العكسي للأخطار، حيث أن الفلاح يستطيع أن يتنبأ بالسنوات التي يكون فيها المحصول جيدا و بالتالي يلجأ إلي تغطية الأخطار التي يجد نفسه في أمس الحاجة إليها ويحتفظ لنفسه بالأخطار الجيدة، وبذلك تصبح محفظة التأمين غير متوازنة و تكون ممركزة فقط على الأخطار الرديئة؛

- انخفاض مستوى النضج الثقافي و الاجتماعي و السياسي وعدم توفر بيئة قانونية مناسبة، حيث أن نجاح التأمين يقتضي توفر قدر كافي من النضج السياسي و الاجتماعي و القانوني من أجل استيعاب و فهم متطلبات نجاح هذا النوع من التأمين.

3. ثانيا: مفهوم و أهمية التنمية الزراعية.

1.3 مفهوم التنمية الزراعية:

تعرف التنمية الزراعية على أنها مجموعة من الإجراءات و الأساليب التي يكون لها دور كبير و فعال في التأثير على الهيكل الاقتصاد الوطني، وهي تعرف (على أنها عملية تحسين الإنتاج الزراعي كماً و نوعاً لتحقيق الأمن الغذائي و تقليل الاعتماد على الاستيراد، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إحداث ثورة فنية في طرائق ووسائل الإنتاج المتبعة وإحداث تغيرات اجتماعية و ثقافية و صحية في المجتمع الريفي إلي جانب الثورة الفنية و استخدام التكنولوجيا الملائمة فالتنمية الزراعية المستدامة تعني صيانة الموارد الحية و إنتاجها لكل الأجيال الحالية و المقبلة)، وحسب منظور المنظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة فإن التنمية الزراعية المستدامة هي إدارة و صيانة قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسسي على نحو يكفل تحقيق الاحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة و المقبلة و تلبيتها باستمرار. (رشراش، محمد السيد، و عويدات، 2010، صفحة 12)

كما عرفت على أنها عملية ادارة معدلات النمو، حيث تهدف إلي زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على مدي طويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة لزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في عمليات الزراعة بهدف الاستغلال الامثل للأراضي الزراعية و المحافظة على التربة وترشيد الاستغلال المياه وزيادة الانتاجية. (رسن، 2011، صفحة 62)

2.3 أهداف التنمية الزراعية:

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية: (غردي، 2012، صفحة 8)

1.2.3 **تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء**: إن المجتمعات الإنسانية تخضع لقانون التطور المتواصل من حيث زيادة أعدادها ومن حيث تنوع ثقافتها، الأمر الذي يترتب عليه الازدياد المتواصل في الطلب على السلع الزراعية بشقيها النباتية و الحيوانية لذا يصبح التأمين الغذاء الوظيفة الأولي في سلم الأولويات، وعلي خلاف ذلك إن أي عجز في تلبية الطلب سوف يترتب عليه بالتتابع عجزا في ميزان المدفوعات.

2.2.3 **تعظيم مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي**: يتكون الناتج المحلي الإجمالي من مجموعة مساهمات القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي و انسجاماً مع أهمية القطاع الزراعي المتمثلة بحجم المساحة الجغرافية التي يمتد عليها وعدد السكان الذين يقطنونه و القوي البشرية العاملة فيه، ويفترض أن تكون المساهمات القطاع الزراعي كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

3.2.3 **يساهم برفع مستوي الحياة لأكبر قطاع جماهيري**: إن ثمار التنمية ينبغي أن يقطفها الناس الذين يعدون مادتها الأساسي، فهم هدفها و أداتها بالوقت نفسه، فالحياة في الريف يسودها الفقر المدقع و التخلف بكل أشكاله، وعليه فان مهمة إنعاش القطاع الزراعي سيكون لها الأثر على التنمية القوى البشرية في هذا القطاع فيزداد وعيها و ثقافتها وتحسين صحتها فيزداد عطائها الإنساني فتتحقق بذلك إرادة التنمية.

4.2.3 **تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة**: تعد الصناعات التحويلية الاستهلاكية العصب الحساس لتنمية الاقتصاديات النامية لأنها تحقق الترابطات الأمامية و الخلفية، على اعتبار أنها مكمل أساسي للقطاع الزراعي الذي يعد المصدر الأساسي لإمداد الصناعات التحويلية بما تحتاج إليه من المصادر الأولية اللازمة لهذه الصناعات.

5.2.3 **التنمية الزراعية توفر البيئة الصالحة للحياة**: لقد أصبحت التربة معرضة إلي الكثير من الملوثات التي تجعل منها بيئة غير صالحة لحياة الانسان، لذا فإن التنمية الزراعية سيكون من أهم وظائفها إصلاح هذا العطب في البيئة.

6.2.3 زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلي زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي.

7.2.3 **القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء**: من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة.

3.3 مقومات التنمية الزراعية:

سنحاول التعرف على أهم المقومات التنمية الزراعية و التي من بينها الموارد الطبيعية و الموارد البشرية، الموارد النباتية والحيوانية باختصار كما يلي:

1.3.3 الموارد الطبيعية:

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، و أوجدها له لتمكنه من تلبية حاجاته ورغباته، و المتمثلة في (الأراضي، المياه، المعادن...) وهذه الموارد تعتبر نقطة بداية لعملية التنمية الزراعية، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية و الموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: (عزاوزي، 2005، صفحة 9)

1.1.3.3 الأراضي الزراعية:

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل القاعدة الاساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها و المحافظة عليها و تنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في النمو الإنتاجي و توسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية (توسع أفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية (تكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

2.1.3.3 الموارد المائية:

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي و توسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية.

2.3.3 الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي و المهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة و القطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقق التنمية الزراعية علي مستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان..

3.3.3 الموارد النباتية و الحيوانية.

يعتبر توفر الموارد النباتية و الحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرها يحسن من مستوى معيشة السكان، ويتحقق الأمن الغذائي و الاستقرار، وفي هذا الإطار عملت بعض الدول عملت بعض الدول على تنمية الإنتاج النباتي و الحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج و الدعم و التحفيزات الضرورية، و قيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلي زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلى:

1.3.3.3 الإنتاج النباتي:

يعتبر الإنتاج النباتي، أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان و المدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي، كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية يحد من حجم الواردات الغذائية.

2.3.3.3 الإنتاج الحيواني:

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفر العناصر الغذائية الضرورية للإنسان، كما أن زيادة إنتاجه تقلل من عملية الاستيراد وتوفير النقد الأجنبي الذي يمكن استعماله في تطوير هذا النوع من الإنتاج أو الإنتاج الفلاحي بصفه عامة، كما نجد النظام التقليدي الذي يتلاءم مع الحيازات الفلاحية الصغيرة و الواسعة الانتشار، إلي جانب النظم الحديثة للتربية و الإنتاج المكثف التجاري، الذي يتسع ويتطور بشكل ملحوظ ويحقق نتائج بارزة أدت إلي تخفيض العجز في المنتجات الغذائية من اللحوم الحمراء و البيضاء و البيض، بالإضافة إلي توفر فرص التشغيل و تخفيض البطالة الموسمية و المقنعة، وتجعل النشاط الزراعي أكثر انتظاما وأقل موسمية. (غردي، 2012، صفحة 17)

4. سياسات دعم التأمين الزراعي في الجزائر.

مرت تنمية القطاع الزراعي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها:

1.4 مرحلة التسيير الذاتي:

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الزراعية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الارض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الزراعية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتي لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم أراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن: "الأراضي ووسائل الانتاج الزراعية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة تعد كأساس للاستقلال الزراعي"، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي الابقاء على المزارع التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون تقسيمها إلي وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الزراعي في تلك الفترة. (غردي، 2012، صفحة 30)

وقد بلغ عدد الاراضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر بـ 2.4 مليون هكتار و 150000 عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابع لقطاع الاشتراكي، ويعود سبب فشل هذا النظام إلي أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسيير و استغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلي تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لابد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الزراعي و المتمثلة في الثورة الزراعية.

2.4 الثورة الزراعية:

جاءت الثورة الزراعية لتغيير الوضع القائم آنذاك، حيث قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ 8 نوفمبر 1971 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها"، وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الاراضي تتمثل في :

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة وبمستوي تقني متطورة؛
- مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض؛
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

وسبب فشل الثورة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تجديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية غلي تفشي اللامبالاة و الإهمال و الاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسائر متكررة و عجز دائم للوحدات الانتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982، وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي سمي قانون استصلاح الأراضي و قانون المستثمرات الفلاحية. (غربي، 2008، صفحة 94)

3.4 قانون الاستصلاح الأراضي:

يهدف هذا القانون إلي تحديد القواعد المتعلقة بحيازة و تملك العقارات الفلاحية و استصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية و القابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

4.4 قانون المستثمرات الفلاحية:

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و تدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، كان لابد من إيجاد مخرج و النهوض بالاقتصاد الوطني، بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر و الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال اصدار قانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل و التنازل أو الحجز الأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي. (جنينة، 2011، صفحة 10)

5.4 التنمية الزراعية في فترة التسعينات:

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من اعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين و التشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤمنة، حيث تم ارجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، و المرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 1992/01/6 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج ألاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق...إلخ، وهذا ما أدى إلي إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة و توسيع الهجرة العكسية من المدن لإلي الارياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية. (جنينة، 2011، صفحة 15)

6.4 المخطط الوطني للتنمية الريفية PNDA سنة 2000:

جاء هذا البرنامج كعودة لبناء القطاع الفلاحي، حيث سجل هذا البرنامج نجاحا كبيرا من خلال ارجاع التربة إلي استخداماتها السابقة وشمل 3 ملايين هكتار، وكان الهدف النهائي لهذا البرنامج هو رفع مدا خيل الفلاحين من خلال تقديم الدعم المادي لزراعة الحبوب، الري، التشجير، استصلاح الأراضي و تكثيف الزراعة...إلخ، وقد صرفت الدولة في هذه المرحلة حوالي 40 مليار دينار من خلال الصندوق الوطني لتنظيم و تطوير الفلاحة، وهذه القيمة تفوق أربعة مرات ما صرف في الفترة 1995-1998 و 10 مرات ما صرف سنة 1993.

7.4 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(المخطط الثلاثي) 2001-2004:

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1216 مليار دينار، وتم التركيز من خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو و خلق مناصب شغل، بجانب تعزيز البني التحتية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني، وقد تضمن البرنامج على المجالات الاساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلي تعزيز الإصلاحات و تطوير الخدمات العامة و الهياكل القاعدية، وذلك وفق ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

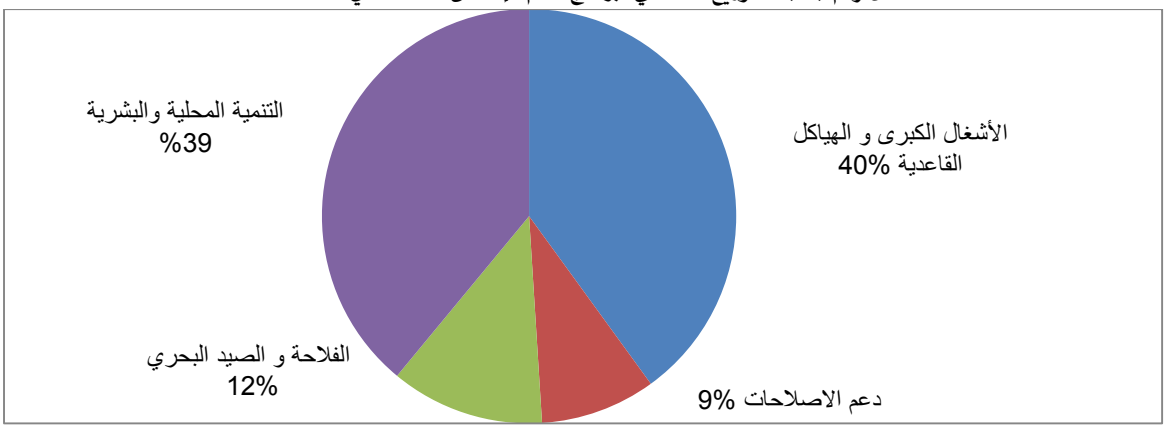

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا أن قطاع الفلاحة و الصيد البحري لم ينل سوي 12% من المبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وهذا راجع كون هذا القطاع استفاد من الدعم في اطار البرامج الوطنية للتنمية الريفية PNDA، وبتالي فهذا البرنامج الموجه للفلاحة و الصيد البحري بمثابة دعم للبرنامج السابق الذي من أهدافه توسيع الانتاج الزراعي و ترقية الصادرات خارج المحروقات و تحقيق الاكتفاء الذاتي و الاستقرار لسكان الريف و المساهمة في محاربة الفقر و التهميش خاصة للوسط الريفي و خلق مناصب شغل جديدة و توسيع المساحات المزروعة وزيادة التشجير خاصة الأشجار المثمرة. (غردي، 2012، صفحة 15)

8.4 البرنامج التكميلي لدعم النمو(المخطط الخماسي الأول) 2005-2009:

الذي قدرت اعتماداته المالية 4202,7 مليار دينار (محمد، 2015، صفحة 4). وقد تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية.

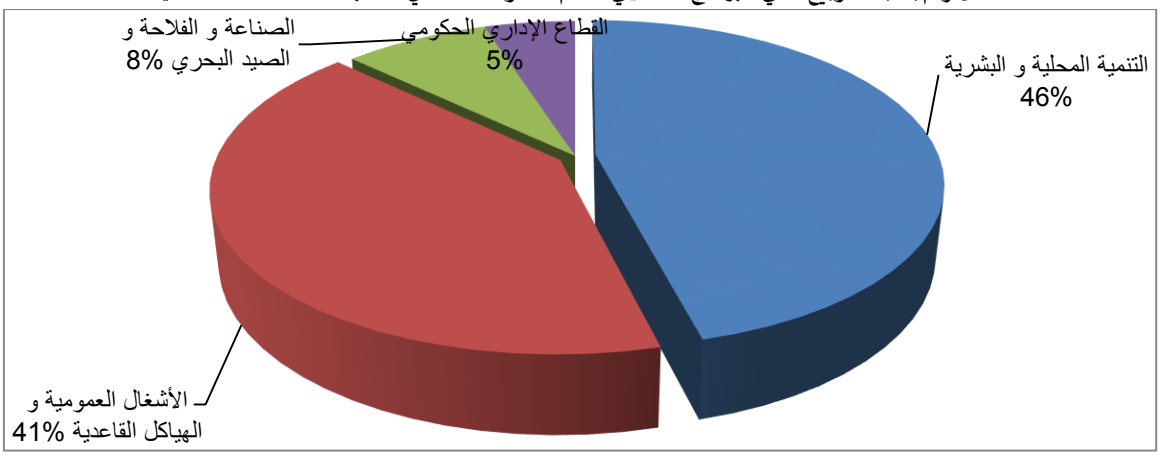

المصدر: من إعداد الباحثين حسب معطيات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لسنة 2007.

وقد استفاد قطاع الفلاحة و الصيد البحري بما قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة الفلاحة و الصيد البحري و التي قدرت ب 337,2 مليار دينار بما يعادل 8% من إجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة وهي نسبة ضعيفة جدا لمثل هاذين القطاعين الحساسين.

9.4 التنمية الزراعية بعد 2009:

إن الهدف الاساسي للسياسة الزراعية بعد 2009 هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي أتبعته الجزائر منذ الاستقلال وهو "تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع تأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلي قاطرة النمو الاقتصادي العام" وتتمثل السياسة التجديد الزراعي و الريفي في ثلاثة ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي (بوفليح، 2012، صفحة 253):

1.9.4 التجديد الزراعي:

يرتكز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام، وتشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع و إدماجها لإعادة تركيز العديد من الاجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الإنتاج إلى الاستهلاك، و الهدف هو تحقيق لتكامل بين جهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام و الانتاج الزراعي المستدام، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب و البقول و الحليب و اللحوم الحمراء و البيضاء و البطاطا و الطماطم الصناعية و الزيتون و النخيل و البذور و الشتلات.

2.9.4 التجديد الريفي:

هو منهج جديد للتنمية المستدامة للريف من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية التي تعيش و تعمل في المناطق الريفية، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تكون فيها ظروف الحياة و الإنتاج صعبة (الجبال، السهول و الصحراء)، من خلال مشاركة الجهات الفاعلة المحلية و الجمعيات المهنية و المنضمات و المزارعين و الحرفيين و الخدمات الفنية و الإدارية و مؤسسات التدريب و البنوك...إلخ. على الرغم من أن زراعة ظلت عنصراً قوياً من النشاط الاقتصادي في المناطق الريفية، فأن التجديد الريفي يوسع نطاقه إلى القطاعات الأخرى من الأنشطة الريفية كالحرف و مياه الشرب و الكهرباء و تطوير التراث الثقافي وما إلى ذلك، وتعزيز الطبيعة المشتركة بين القطاعات.

3.9.4 تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين:

جاءت كإجابة على الصعوبات التي واجهتها الجهات الفاعلة للإدماج التام في تنفيذ السياسة الجديدة، بسبب الأدوار الجديدة والتقسيم المستمر بين أشكال مختلفة من التنظيم، ويكون ذلك من خلال:

- تحديث اساليب الإدارة الزراعية؛
- استثمار أكثر جوهرية في مجال البحوث والتدريب والإرشاد الزراعي لتعزيز تطوير التكنولوجيات الجديدة والبيئة المنتجة؛
- تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والوكالات المسؤولة عن دعم للمنتجين والمشغلين في القطاع؛
- تعزيز الرقابة والخدمات البيطرية وحماية النباتات والرقابة الفنية ومكافحة حرائق الغابات.

10.4 برنامج الانعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014):

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاثة برامج فرعية(rurale, 2012, p. 8) كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

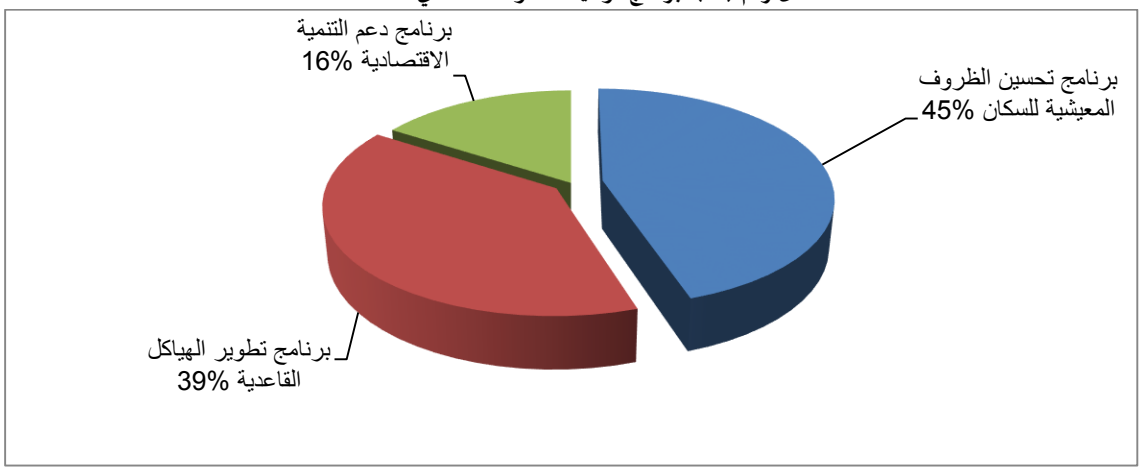

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم ثلاثة فروع قطاعية هي: الفلاحة و التنمية الريفية بـ 1000 مليار دينار و القطاع الصناعي العمومي بـ 2000 مليار دينار، و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل بـ 500 مليار دينار، ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي و الزراعي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بتقلبات المناخية و التي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014، كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية، فنسبة المساهمة في الناتج الخام جد ضعيفة وهذا ما بينته مؤشرات التنمية الزراعية في الجزائر.

5. رابعا: واقع التأمينات الفلاحية وانعكاسها على التنمية الزراعية في الجزائر:

قمنا بدراسة السوق الجزائري للتأمينات، وكان تركيزنا على فرع تأمين الاضرار وبصفة دقيقة على تأمين مخاطر القطاع الفلاحي لسنة 2017 ومقارنة النتائج بالسنة السابقة لها.

أ/ رقم أعمال سوق التأمين الجزائري 2017:

خلال سنة 2017، حقق فرع التأمينات على الأضرار رقم أعمال قدر ب 121.6 مليار دج، أي زيادة بنسبة 2% مقارنة بسنة 2016، في حين ان فرع التأمينات الفلاحية انخفض بنسبة 22.1% نتيجة لانخفاض رقم أعمال التأمين على "الإنتاج الحيواني"، بسبب عدم تجديد عقود تأمين الماشية من قبل الشباب المسجلين في إطار برامج ANSEJ و CNAC، وأيضا انخفاض في التأمين على "إنتاج المحاصيل" وكذا "التأمين المتعدد الأخطار للآلات والمعدات الفلاحية" بنسب (-18.2%) و (-26.7%) على

الترتيب، في حين سجل التأمين على "الأخطار الفلاحية الأخرى" وتأمين "المسؤولية المدنية للمزارعين" نموا بنسبة 164.7% و 5.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

الجدول رقم(01): رقم أعمال سوق التأمين الفلاحي الجزائري سنتي 2016-2017

	رقم الاعمال		هيكل السوق%		التطور	
	2017/12/31	2016/12/31	2017	2016	%	د.ج
الإنتاج النباتي	599353468	732436857	%0.5	%0.6	1.82-	133083389-
الإنتاج الحيواني	736022541	1207511538	%0.6	%1	39-	417488996-
المسؤولية المدنية الفلاحية	420442167	398757246	%0.3	%0.3	5.4	21684921
أخطاء متعددة للآلات والمعدات الفلاحية	716602706	978256304	%0.6	%0.8	26.7-	261653597-
نقائص فلاحية اخرى	157582741	59532032	%0.1	%0.0	164.7	98050709
مجموع التأمينات الفلاحية	2630003623	3376493976	%2.2	%2.8	22.1-	746490353-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, 2017.

ب/ التعويضات:

بلغت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين فيما يخص التأمين الفلاحي لسنة 2017 ب 1.276.921.113،00 د.ج، بانخفاض قدره 19.4% عن العام السابق، أما بالنسبة للمطالبات بالدفع، فهي تشهد تراجعا بنسبة 16.2%.

الجدول رقم (02): المطالبات والتعويضات للتأمين الفلاحي الجزائري خلال سنتي 2016-2017

	التعويضات		الهيكل		التطور
الوحدة دج	2016/12/31	2017/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2017/2016
التامين الفلاحي	1276926113	1028839112	%2.1	%1.7	%19.4-
	مطالبات	بالدفع	الهيكل		التطور
دج	2016/12/31	2017/12/31	2016/12/31	2017/12/31	2017/2016
التامين الفلاحي	298709909	250335056	%0.4	%0.3	%16.2-
	معدل الدفع		التطور 2017/2016		
%	2016/12/31	2017/12/31			
التامين الفلاحي	%81	%80.4	%0.8-		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: Note de conjoncteur marché des assurance, 4eme trimestre 2017, conseil national des assurances, 2017.

5. الحلول الممكنة التطبيق لزيادة انتشار التأمين الفلاحي:

نبين أدناه بعض الحلول التي يمكن أن تكون الأساس لنشاط التأمين الفلاحي، بحيث تكون حافزا لنهضة فلاحية مرتقبة وعاملا مؤثرا لتحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها النهوض بالقطاع الفلاحي بالجزائر كما تستهدف تطوير وتعميم التغطية التأمينية على كامل القطاع الفلاحي:

1.5 تدخل الدولة في دعم التأمين الفلاحي:

للدولة دور فعال في تعزيز التأمين الفلاحي في البلاد وذلك من خلال:

- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لزيادة دخل الفلاحين وهذا من أجل تفعيل الطلب على التأمين الفلاحي.
- الاهتمام بالنشاط الفلاحي وجعله ركيزة في النشاط الاقتصادي، لتعزيز اعتماد الفلاحين على التأمين الفلاحي.
- تحين التشريعات لتوفير بنية قانونية سليمة لتطوير التأمين الفلاحي.
- بالنظر إلى أن النشاط الفلاحي محفوف بمخاطر كثيرة، يجب على الدول أن تستثمر الكثير في المرحلة الأولى من تطوير التأمين الفلاحي.
- يجب على الحكومات بذل المزيد من الجهود لرفع الوعي التأميني لدى الفلاحين، وذلك من خلال شرح وإبراز دور وأهمية التأمين الفلاحي وكذا شروط الاستفادة من هذا التأمين.
- يجب على العاملين في التأمين زيادة على معرفة أصول التأمين أن يكونوا على دراية حول الإدارة الفلاحية وتقنيات الفلاحة وكذا معرفة كيفية الوقاية من الكوارث.
- يجب على الحكومة الاستفادة الكاملة من الخبرة الأجنبية المتقدمة لرفع مستوى متخصصي التأمين المحليين.
- بالإضافة إلى ذلك يجب على الدولة العمل على توزيع وكالات للتأمين الفلاحي في المناطق الريفية.
- دعم الدولة لأقساط التامين الفلاحي.

2.5 التأمين التكافلي أحد حلول غياب الثقافة التأمينية:

أكد خبراء في قطاع التأمين أن التأمين التعاوني لا يعد تبرعا محضا، بل له معنى مستقل أساسه التعاون والاشتراك في درء آثار المخاطر، وأن معنى التبرع في التأمين التعاوني هو أنسب التطبيقات المعاصرة للتأمين التعاوني، مع كونه ليس شرطا لصحة أن التأمين تعاوني، وأكدوا ضرورة الفصل بين حساب تأمين حملة الوثائق وحساب المساهمين الذي يعد من أهم مبادئ التأمين التعاوني، وأشار الخبراء كذلك إلى أن الفائض التأميني هو ما يتبقى من موارد صندوق المشتركين وعوائدها بعد خصم المصروفات والتعويضات، ويوزع الفائض على جميع المشتركين في صندوق التأمين بحسب نسبة الدف من الاشتراكات السنوية، ولا يعطى لمن له عوض من المشتركين مهما كانت نسبة التعويض.

فيعتبر التأمين التكافلي إحدى الحلول المقترحة لمعالجة الوضعية التي هو عليها سوق التأمين الفلاحي الجزائري خاصة من خلال زيادة الوعي التأميني للمستثمر الفلاحي.

3.5 التأمين المصغر الفلاحي:

يعرف مايكل جي مكورد Michael J. Mccord التأمين المصغر على أنه: " هو مثل أي تأمين آخر بحيث أنه يوفر الحماية والحيطة ضد الخسائر، إلا أنه يختلف من حيث السوق المستهدفة: الأفراد ذوي الدول المنخفضة، وعلى هذا النحو فإنه يتطلب مجموعة مختلفة من المعلومات في الطريقة التي يتم بها تنمية وتطوير المنتجات، تسويقها، تسعيرها و بيعها".

يهدف التأمين المصغر الفلاحي إلى تغطية المخاطر التي تواجه صغار الفلاحين بالبلدان النامية في تأمين المحاصيل، وبالتالي يسمح هذا النظام للمزارعين بالتغلب على الكوارث ويقوم على نفس الأساس الطي يقوم عليه التأمين التقليدي، إلا أن التعويض عند تحقق الخطر المؤمن عليه يكون إما نقدا أو عينيا كالحبوب والبذور.

6.النتائج والمقترحات:

- يشهد فرع التأمين الفلاحي في الجزائر إقبالا جد ضعيف من قبل الفلاحين مقارنة بالفروع الأخرى؛
- بالرغم من تنوع المنتجات المتواجدة في السوق، فالتأمين الفلاحي ضرورة لحماية التنمية الزراعية ضد عديد الأخطار بمختلف الأنواع؛
- بالنظر إلى حجم المخاطر ولأهمية القطاع الفلاحي، يبدو أن دور السياسات العامة أساسي في تطوير التأمين الفلاحي ويتعلق بتدخل الدولة في بناء ونشر منتجات التأمين الملائمة للتنمية الزراعية؛
- حيث يعتمد الإنتاج الفلاحي بدرجة كبيرة على المخاطر المناخية، ومع ذلك فإن عددا قليلا جدا من الفلاحين يلجؤون إلى تغطية نشاطهم الفلاحي عن طريق التأمين الخاص، في حين أن التعويضات من طرف الدولة شبع معدومة.

- في الواقع، التأمين الفلاحي هو أداة واحدة من بين أدوات أخرى لإدارة مخاطر القطاع الفلاحي، فهو آلية لتعويض خسارة الإنتاج الزراعي أو الدخل بعد حدث استثنائي، وليس للتقليل من خطر الخسارة.
- لكن يجب أن يكون التامين الفلاحي جزءا من إطار أوسع لإستراتيجية إدارة المخاطر الفلاحية؛
- جعل الحاجة إلى التأمين لإدارة المخاطر الفلاحية بشكل أفضل هي في مصلحة الاقتصاد الوطني؛

7. خاتمة:

بالرغم من الايجابيات والمزايا التي يحققها التأمين الفلاحي في مجال الزراعة ومساهمته في تنميتها، إلا انه يعاني من عدة نقائص تسبب انعدام ثقة الفلاحين في شركات التأمين، إضافة إلى صعوبة الإجراءات وعدم الوضوح الدقيق في شروط عقد التامين العامة والخاصة، والتي جعلته اقل مساهمة لدى مثل هذه الشركات، وعليه توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: الخسائر المادية والمالية المحتملة بسبب الأخطار الفلاحية نتيجة وقوع حوادث معينة، مساهمة التأمين الفلاحي في التقليل من هجرة الفلاحين بسبب تامين ممتلكاتهم واستقرارهم النفسي، مما يؤدي بهم إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع وتيرة التنمية الزراعية من خلال حصولهم على التعويضات.

8. قائمة المراجع:

1. معراج الجديدي، مدخل لدراسة نظام التأمين الجزائري، ط 3، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2003
2. عامر أسامة، دور التأمين في دعم التنمية الزراعية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002- 2013، مداخلة ضمن ملتقي الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية التاسع يومي23-24 نوفمبر2014، كلية العلوم الاقتصادية، و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف
3. فاطمة الزهراء طاهري: دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011
4. سمير عبد الحميد عريقات، التكافل و إدارة المخاطر الزراعية في مصر، معهد التخطيط القومي، مصر 2004
5. نوال أحمد زين العابدين، دور التأمين الزراعي في استقرار الإنتاج الزراعي- مع مؤشرات تجربة شيكان للتأمين- مذكرة ماجيستير منشورة - كلية الزراعة - جامعة الخرطوم، السودان، أفريل، 2004
6. محمد رشراش، محمد السيد علي، محمد عويدات، إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأردني و شمال إفريقيا، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في شرق الأردني و شمال إفريقيا، عمان، الأردن، 2010
7. سالم عبد الحسن رسن، التنمية الزراعية المستدامة...خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارة والاقتصادية –المحور الاقتصادي- جامعة القادسية، المجلد13، العدد2، 2011
8. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلي المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012
9. عزاوزي أعمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005
10. فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008
11. عمر جنينة، دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، الملتقي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011

12. علام عثمان، واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع إشارة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014، الملتقي العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية و الثبات التشريعي، المنظمة العربية للتنمية الادارية يومي 25 و 28 جانفي، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 2015
13. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر 2012
14. -Ministère de l'agriculture et de développement rurale ,Le renouveau agricole et rurale en marche :revue et perspectives ,mai 2012
15. - Maria bielza,Canéja et all:riskmanagmenet and agricultrulinsuranceschemes in EUROPE,Luxembourg, OFFICE FOR OFFICIAL PUBLICATIONS OF THE EUROPEAN COMMUNITIES, 2008